



مذكرة مفاهيمية

ندوة افتراضية رقم 2

إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأنظمة الضمان الاجتماعي التدريج للأنظمة الشاملة

27 جويلية 2023

14:00 بتوقيت تونس

16:00 بتوقيت بيروت

LIVE
ObsTunEco
www.economie-tunisie.org

Logo of Banque Mondiale, The Centre for Social Sciences Research & Action, Observatoire Tunisien de l'Economie, and ISSPF.

في العقد الماضي، التجأت دول المنطقة، بما في ذلك مصر وتونس ولبنان، إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على تمويل، مما أدى إلى تنفيذ إصلاحات كبيرة في أنظمة الضمان الاجتماعي فرضتها هذه المؤسسات المالية الدولية كشرط مقابل برامج القروض . من بين الإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على هذه الدول، تتمثل في رفع الدعم ، حيث، تم إلغاء الدعم في عدة قطاعات، مما أدى إلى تغيير ديناميكيات أنظمة الضمان الاجتماعي في المنطقة.

كذلك بالتوازي مع ما يفرضه الصندوق من املاءات، يفرض البنك الدولي أيضاً إصلاحات على أنظمة الضمان الاجتماعي في هذه الدول التي تهدف الى الانتقال نحوالتحويلات النقدية مباشرة للفئات المستهدفة كآليات لمعالجة الفقر والتقليص من التفاوت بين الفئات. يعكس هذا النهج اتجاهاً أكبر نحو برامج المساعدة الاجتماعية الاستهدافية، التي تسعى إلى التوصل إلى الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان فقط .

تثيرهذه الشروط نقاشات ومخاوف حول تأثير هذه الإصلاحات على أنظمة الحماية الاجتماعية والظروف المعيشية للمواطنين. اذ أثبتت الدراسات أن رفع الدعم والإصلاحات لأنظمة الضمان الاجتماعي تؤدي حتماً إلى زيادة في الفقر وتفاقم التفاوت بين الفئات الاجتماعية قامت تونس بالرفع التدريجي لدعم المواد الأساسية 1، بما في ذلك دعم الوقود، وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاقات الموقعة منذ عام 2013. و قد اشدت وتيرة الإصلاح، خاصة فيما يتعلق بدعم الوقود، في سنة 2022 في اطار مناقشة برنامج قرض جديد مع صندوق النقد. تتجه تونس حالياً نحو نظام الاستهداف النقدي والتحويلات النقدية المباشرة، يتم اتباعه بشكل رئيسي عن طريق برنامج "أمان الاجتماعي"، الذي تم دعمه من قبل البنك الدولي منذ عام 2016. كانت نتائج البرنامج متباينة، لتأثيره المتوقع على الحق في الضمان الاجتماعي 3 في تونس لا يزال غير مؤكد.



بنفس المنطق، قامت مصر أيضًا بتنفيذ إصلاحات على منظومة الدعم وفقًا لشروط صندوق النقد الدولي في الاتفاقات المختلفة التي أبرمتها خلال السنوات الأخيرة حيث، يتم دعم برنامج حماية اجتماعية مستهدف بتحويلات نقدية مباشرة، والمعروف باسم برنامج "التكافل والكرامة"، من قبل البنك الدولي منذ عام 2015. من بين هذه إصلاحات الدعم، هناك برنامج اطلق عليه اسم "نظام التموين"، والذي يتعلق بنظام الدعم الغذائي. تعتمد الحكومة المصري على بطاقة تموين غذائي مستهدفة لتوزيع الدعم الغذائي 7، بما في ذلك توفير الخبز عبر هذه الآلية للفئة الأكثر ضعفًا. ومع ذلك، كانت القيود المفروضة على هذا المنهج الاستهلاكي واضحة 8، مما أدى إلى انخفاض عدد المستفيدين بين عامي 2015 و2019.9 على الرغم من أن الحكومة المصرية تدرس إلغاء هذا نظام للدعم وابدالها بالتحويلات النقدية المشروطة 10، إلا أن هذا لا يبدو "أفضل بديل" للنظام الحالي وقد يهدد الامن الغذائي للأسر 11..

فيما يتعلق بلبنان، تحتاج البلاد بشكل عاجل إلى إجراءات وسياسات نظامية للتعاافي الاقتصادي من أجل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي على المدى القصير ويحتاج كذلك معالجة الفجوات الهيكلية على المدى الطويل من مجتمع أكثر عدالة ومجتمع أكثر عدلاً. على الرغم من أن لبنان توصل فقط إلى اتفاق على مستوى التقني حول برنامج قرض مع صندوق النقد في أبريل 2022، فإن الإصلاحات المتوقعة أن يشترطها صندوق النقد الدولي، تأتي بتكلفة اجتماعية عالية يمكن أن تزيد من سوء الظروف المعيشية. لقد اتخذ لبنان خطوات نحو إصلاح الدعم، حيث تم إلغاء دعم الوقود وتم التخطيط لبرنامج استهداف نقدي طارئ يهدف إلى تعزيز البرنامج الوطني الحالي لاستهداف الفقر. فبات من المهم تقييم فعالية هذه البرامج في تلبية الاحتياجات التي بعث من أجلها. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي رفع دعم النقد الأجنبي، المصحوب بشروط صندوق النقد الدولي وتدابير التقشف باعتبار المفاوضات التي تجري بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي، إلى ارتفاع مستويات الفقر. يركز منهج صندوق النقد الدولي للحماية الاجتماعية على استهداف الفقر بدلاً من الحماية الاجتماعية الشاملة، مع تدابير مثل رفع الدعم واقتراح زيادة ضريبة على القيمة المضافة. وقد ساهمت هذه الإجراءات بالفعل في ارتفاع معدلات ونسب الفقر

بالنظر إلى المواقف المذكورة أعلاه في تونس ومصر ولبنان، يصبح من الضروري تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي، والتأثير الفعلي والمحتمل على الحقوق الأساسية، من أجل استكشاف بدائل أخرى للإصلاح تتكيف بشكل أفضل مع سياقات دول المنطقة. على الرغم من أن السياقات لها خصائصها الخاصة، إلا أن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان الثلاثة تسلط الضوء على الحاجة الملحة لخطط الحماية الاجتماعية الشاملة. يمكن أن يؤدي تحليل تأثير المؤسسات المالية الدولية وإصلاحاتها إلى حماية الأنظمة غير القائمة على الاشتراكات مثل وضع الإعانات الشاملة في جدول الأعمال، فضلاً عن مراجعة برامج الضمان الاجتماعي الحالية. من خلال إجراء مثل هذا التحليل، يمكننا ضمان بقاء حماية الحقوق الأساسية في المقدمة والنظر في إدراج مخططات الحماية الاجتماعية الشاملة كجزء من الخطاب حول إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي.

أهداف الندوة عبر الإنترنت:

1. تفسير وشرح إصلاحات المؤسسات المالية الدولية على أنظمة الضمان الاجتماعي
2. تحليل تأثيرها من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، وكذلك على الحقوق، خاصة على حقوق الضمان الاجتماعي وتقييم التداعيات السلبية المحتملة.
3. استكشاف وطرح بدائل لضمان الحماية الاجتماعية الكافية، مع مراعاة السياق الاجتماعي والاقتصادي لكل بلد.
4. تحديد التوصيات السياسية التي يمكن أن تعالج الاحتياجات المتطورة للسكان بطريقة شاملة ومستدامة.



البرنامج

مقدمة: اسحاق شهير	(10 دقائق / منسق الجلسة)
دراسة حالة عن تونس فتحية بن سليمان	(10-15 دقيقة)
دراسة حالة لمصر المتدخلة سلمى حسين	(10-15 دقيقة)
دراسة حالة من لبنان أولغا جيبلي (ANND)	(15 دقيقة)
أسئلة وأجوبة مع المشاركين	(35 دقيقة)
ردود أفعال المتدخلين	(15 دقيقة)
اختتام الندوة عبر الويب	(10 دقائق)